ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

البعد الاستراتيجي للحشود التكتيكية الامريكية في العراق ضد الصين وروسيا وإيران ومسؤولية العراق التاريخية...!

محمد صادق الحسيني

يحاول الرئيس الامريكي المهزوم استراتيجيا في كل المنطقة والذي يقاتل قتالا تراجعيا تقهقريا من سورية باتجاه العراق الايحاء بانه لا يزال يمسك بزمام المبادرة وذلك من خلال استخدام العراق كمنصة للمشاغبة على قوى التحالف المنتصرة عليه وفي مقدمتها ايران وسورية...!

وفي هذا السياق فقد تم اطلاعنا على تحليل استراتيجي ، أجراه احد معاهد الدراسات العسكرية الاوروبية ، المتخصص في تحليل أساليب تمويه الحشد العسكري المتدحرج وعمليات الامداد والتزويد (التي يسميها البعض اللوجستية) ، واهم ما تضمنه هذا التحليل النقاط التالية :

اولا : ان العدد الحقيقي للوحدات العسكرية الامريكية في العراق يربو على اربعين الف عسكري وليس اربعة وثلاثين ألفا ، كما تقول الاوساط العراقية المختلفة . مما يعني ان البنتاغون لا زال مستمرا في تعزيز قوته القتالية في العراق مع الاصرار لديه للايحاء بان الانسحاب من شمال شرق سورية ، ليس له اية قيمة من الناحية الاستراتيجية(في محاولة معنوية للتعويض عن خسارته الميدان هناك) ، وذلك بسبب وجود عدو الولايات المتحدة المفترض ، الصين وروسيا وايران شرقا وليس غربا ، مما يجعل العراق من وجهة نظره هو المكان الاكثر ملائمة لاقامة قواعد امريكية خلفية ، تكون مهمتها تقديم الدعم والإمداد اللازمين ، في حال حصول صدام مسلح مع الأعداء المفترضين جميعا او مع احدهم فقط ، خاصة اذا ما تعذر القيام بذلك عبر طرق امداد اخرى .

ثانيا: ان عمليات نقل القوات الامريكية الى العراق ، او تعزيز القواعد الموجودة بوحدات عسكرية جديدة ، يتم بشكل أساسي عبر فلسطين المحتلة (اسرائيل) وذلك تحت غطاء وصول قوات ، من مشاة البحرية الامريكية والقوات المحمولة جوا ، بحرا الى شرق المتوسط ، بحجة تأمين حماية القوات الامريكية المنسحبة من سورية .

علما ان عديد القوات ، التي يحكى عن سحبها من سوريا ، لا يتجاوز قوام لواء ، أي في حدود ٢٥٠٠ جندي ، الامر الذي ينفي دقة المعلومات الامريكية ، حول هدف نقل قوات مشاة البحرية والمحمولة جوا الامريكية الى شرق المتوسط والتي وصل تعدادها ما يقارب الفرقة القتالية الكاملة .

فلا منطق في تكليف فرقة كاملة بحماية لواء يتموضع او ينتشر في مناطق ليست معادية ولا هو ينسحب تحت النيران ، كما حصل في العراق سابقا .وهذا ما يفسر سبب ارتفاع العدد الإجمالي ، للقوات الامريكية في العراق ، من بضعة الاف الى ما يصل اربعين الف جندي .

ثالثا : اما بالنسبة للطريقة ، التي اتبعتها القيادة العسكرية الامريكية ، في نقل هذه القوات عبر المتوسط ، الى المناطق التي تنوي القوات الامريكية اخلاؤها في شمال شرق سورية كما تدعي ، فانها تبدو خالية من المنطق تماما .

اما المنطق المؤكد بالمعلومات فيقول ان مهمة هذه القوات ، التي وصلت الى شرق المتوسط ، لا علاقة لها بسحب القوات الامريكية من شرق سورية على الإطلاق ، وانما هي جزء من عملية اعادة انتشار للقوات الامريكية في الشرق الأوسط ، وذلك في اطار التخطيط الاستراتيجي الشامل للبنتاغون ، الذي ينطلق من حتمية المواجهة العسكرية مع الصين وروسيا وإيران خلال العقد القادم من هذا القرن . تلك المواجهة ، التي ان حصلت ، ستؤدي حسب الخبراء العسكريين ، الى قيام أعداء الولايات المتحدة المفترضين باغلاق الممرات البحرية الاستراتيجية ، هرمز وباب المندب ، امام الإمدادات العسكرية الامريكية ما سيقطع هذه الإمدادات عن القواعد والقوات الامريكيه المنتشره في دول الخليج الفارسي وبحر العرب . وهو امر سيكون له اثارا مدمرة على القوى العسكرية الامريكية في ميادين القتال ، شرق وجنوب شرق اسيا حيث الأعداء المفترضين .

رابعا : من هنا لجأت القياده العسكرية الامريكية الى اتخاذ اجراء استباقي ، في محاولة منها لتلافي قطع الإمدادات عن قواعدها في الجزيرة العربية وبحر العرب ، في حال اندلاع اَي صراع دولي مسلح مع القوى المشار اليها اعلاه ، وذلك عبر انشاء مسارات امداد جديدة لهذه القوات تنطلق من شرق المتوسط ، عبر اسرائيل الى العراق بشكل رئيسي وعبر الأردن بشكل اقل ، وذلك لان البنتاغون لا تعتبر الأردن امنا بشكل مطلق ، بسبب الوجود الفلسطيني الكثيف داخل المملكة وكذلك بسبب قربه من سورية ، التي ستكون جزءاً من التحالف المعادي للحرب المفترضة .

وانطلاقا من ذلك فان الاعداد الإضافية ، من الجنود الامريكيين الذين تم نقلهم الى العراق ، قد نقلوا بعد وصول القطع البحرية الامريكية الى شرق المتوسط، نقلوا جوا من القواعد الاسرائيلية، عبر الاجواء الاردنية، الى القواعد الامريكية في العراق . وهو ما يعتبر تطبيقا عمليا ونسخة برية / بحرية/ من مشروع اقامة خط سكك حديدية يربط ميناء حيفا بجنوب الجزيرة العربية والذي عرضه نتنياهو ومسؤولين اسرائيليين اخرين على حكام دول الخليج الفارسي نهاية العام ٢٠١٨.

وبذلك تكون القوات الامريكية قد نفذت تدريبا حيّا على الاستعداد ، لمواجهة اخطار محتملة على القوات الامريكية ، في "الشرق الأوسط" كما في جنوب شرق اسيا .

خامسا : اما اذا تساءل البعض عن المنطق الذي تستند اليه الخطوات الاستباقية ومسارات خطوط الامداد المخطط لإنشائها ، والمشار اليها آنفا ، وعدم الاعتماد على القواعد الامريكية الموجودة في تركيا ، التي هي عضو في حلف شمال الأطلسي ، وتمتلك بنية تحتية عسكرية تتطابق مع معايير الحلف ، الى جانب ان لدى الامريكيين احدى اهم قواعدهم في "الشرق الأوسط" وهي قاعدة انجرليك .

نقول انه اذا ما طرح هذا التساؤل فمن الضروري التذكير بما يلي :

أ)صحيح ان تركيا عضو في حلف شمال الأطلسي ولكنها تمتلك علاقات اقتصادية وتجارية غاية في الاهمية مع كل من روسيا والصين وايران . ما قد يجعلها ترفض السماح للأمريكيين باستخدام هذه القاعده في اَي حرب مستقبلية مع تلك الدول . وهو ما حصل إبان غزو العراق سنة ٢٠٠٣.

ب)كما ان القاعدة الامريكية في عين الأسد ، الواقعة غرب الرمادي في محافظة الأنبار العراقية ، تمتلك طاقة تشغيل عملياتية تساوي ثلاثة أضعاف طاقة قاعدة انجرليك التشغيلية . بالاضافة الى انها اقرب جغرافيا ، الى القواعد الامريكية في الخليج الفارسي، وترتبط بشبكة مواصلات او طرق دوليه جيدة ، بالمقارنة مع اَي طريق امداد محتمل من انجرليك ، عبر المناطق الجبلية الوعرة في جنوب شرق تركيا وشمال العراق .

سادسا: بناء على ما تقدم فاننا نرى ان اقصر الطرق ، لتلافي دخول العراق في اية صراعات عسكرية دولية مدمرة ، هو العمل على ازالة الاسباب التي قد تؤدي الى انزلاق العراق الى مثل ذلك الامر . علما ان اهم تلك الاسباب هو وجود القواعد العسكرية الامريكية على أراضيه والتي ستتحول الى اهداف عسكرية لقوات الطرف الاخر في الحرب المفترضة .

وهذا يعني ، حسب قراءتنا التحليلية الموضوعية ، انه من واجب العراقيين كلهم جميعا ان يعملوا على تحقيق هدف اخراج القوات الامريكية من بلادهم ، لان الخطر الناجم عن تواجد هذه القوات سيشمل كل العراقيين ، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية او الدينية او العرقية .

خاصة وان اسباب تواجد هذه القوات ، وهي كانت نظرية فقط ، قد انتفت تماما . فلم تعد عصابات داعش تشكل تهديدا للدولة العراقية ، وذلك بجهد القوات المسلحة العراقية وليس بجهود قوات ما كان يسمى بالتحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة التي كانت تناور بالعصابات المسلحة وتقوم بإمدادها بكل وسائل البقاء وذلك لمنع عودة العراق لممارسة دوره الريادي في المجموعة العربية ولتحويله الى منصة للعدوان على الدول المجاورة ، سواء ايران او سورية ، وهو ما أعلن عنه الرئيس الامريكي يوم امس .

الامر الذي يتطلب قيام البرلمان العراقي ، وفي اقصر الآجال ، بسَنِ تشريع يُلزم الحكومة ليس فقط بإخراج القوات الاميركية من العراق وانما إلغاء ما يسمى باتفاقية التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الامريكية ، التي ستبقى تستخدمها اداة لإدامة الهيمنة الامريكية على القرار السياسي العراقي ، الامر الذي يعني الإبقاء على العراق خارج دائرة الفعل والتطور الداخلي .فلا استقلال مع وجود قوات امريكية فرضت هذه الاتفاقية على الشعب العراقي إبان احتلالها العسكري لارض العراق .

من هنا فان الشعار الموحد لكل العراقيين ، يجب ان يكون:

Yankee Go Home

ارحل ايها اليانكي....!

بعدنا طيبين قولوا اللّه

فنزويلا..انقلاب محضر اميركيا..هل تنجح واشنطن هذه المرة؟

حسين موسوي

في ظل اندلاع الازمة السياسية في فنزويلا والتبعات التي اوجدتها محاولة الانقلاب التي قام بها رئيس البرلمان "خوان غوايدو" باشراف ودعم اميركي وتأييد غربي لاحق، يلعب العامل الداخلي دورا مهما في تحديد مسار الامور في المرحلة المقبلة التي تبدو مصيرية في البلاد.

يمكن تحديد بعدين في العامل الداخلي الفنزويلي، الاول المؤسسة العسكرية.. والثاني التأثير الشعبي.

المؤسسة العسكرية..

في الفترة السابقة التي شهدت فيها فنزويلا محاولات انقلاب يمكن وصفها بالبروفا لجس النبض من قبل المشرفين عليها، كان موقف المؤسسة العسكرية واضحا وثابتا، وهو الوقوف الى جانب السلطات الشرعية في البلاد، (والتي هي هنا حكومة الرئيس نيكولاس مادورو). ومع وصول محاولات الانقلاب الى الشكل الخطر المتمثل باعلان غوايدو نفسه رئيسا انتقاليا، كان الرهان الاكبر لدى غوايدو ومن خلفه الاميركيين على تخلي الجيش عن الرئيس مادورو وهو ما يبرز في عدة مشاهد..

الاول.. مسارعة غوايدو لمناشدة قادة الجيش للانضمام اليه في انقلابه وقدم لهم وعودا تخفي وراءها تهديدات وهي انه سيعفو عنهم في حال انشقاقهم عن الجيش وانضمامهم للانقلاب.

الثاني.. شن حملة اعلامية تهدف لهز ثقة الجيش بمادورو وتقديم صورة

للشعب بان الجيش ضد الحكومة

الثالث.. دخول الولايات المتحدة على الخط ودفعها بالملحق العسكري الفنزويلي في واشنطن "خوسيه لويز سيلفا" الى اعلان انشقاقه وعصيانه على مادورو وتقديم ولائه لغوايدو.

لكن كل هذه التحركات والحملات الاعلامية وغيرها لم تغير من الصورة التقليدية للمؤسسة العسكرية في البلاد والمتعروقة اساسا بتمسكها بمبادئ الثورة البوليفارية، ليبقى الجيش ثابتا في صف الرئيس الشرعي في البلاد والذي تؤكد المؤسسة العسكرية انه الرئيس مادورو. وما يفسر هذا الموقف اقتناع الجيش بان الولايات المتحدة لم ولا ولن توفر فرصة لاسقاط النظام في البلاد وبالتالي فان اي تحرك من قبيل اعلان غوايدو نفسه رئيسا لا يمكن فصلها عن الاهداف الاميركية، خاصة وان واشنطن كشفت دعمها وتحضيرها للانقلاب.

التاثير الشعبي..

لا يمكن انكار ان غوايدو استطاع استقطاب فئة من الفنزويليين، وهنا يمكن القول ان هؤلاء لا يعتبرون اكثرية بحكم التظاهرات التي شهدتها فنزويلا في الايام الاخيرة والداعمة لكل من مادورو وغوايدو يمكن وبسهولة ملاحظة ان الداعمين للرئيس مادورو اكثر بكثير من داعمي غوايدو. كما ان داعمي غوايدو لا يؤمنون بخطته او انقلابه بقدر ما يريدون التعبير عن امتعاض واحتجاج على الوضع المعيشي الصعب في البلاد. والذي يمكن ارجاع جزء كبير منه الى العقوبات الاميركية والسياسات التي اعتمدتها واشنطن والاوروبيين واضرت بالاقتصاد الفنزويلي عبر السنوات الماضية.

وهنا لا بد من القول ان الرهان على ما يمكن تسميتها ثورة شعبية ضد الرئيس مادورو قد تكون غير واقعية. واحتشاد الناس في الشوارع في ذكرى تنصيب الرئيس السابق "هوغو تشافيز" دليل على تمسك الفنزويليين بالنهج البوليفاري. وعليه تبدو خطة دفع الشعب للثورة في وجه مادورو غير مجدية، خاصة اذا ما استذكرنا محاولة الانقلاب على تشافيز عام ٢٠٠٢ والتي لعب الشعب الفنزويلي الدور المحوري في افشالها، وهو ما يستند اليه الرئيس مادورو، بدليل دعوته الى انتخابات تشريعية مبكرة كونه يعلم جيدا الدعم الشعبي الذي يحظى به في الشارع.

بناء على كل ذلك، وبين العوامل الخارجية والمشاريع الاميركية والاطماع في ثروات فنزويلا، وبين العامل الداخلي والرهان على تخطي هذه الازمة، تقبل الساحة الفنزويلية على مرحلة سيكون الصراع الاهم بين هذه العوامل والتي يمكن القول التجربة تشير الى ان الشعب كانت له الكلمة الفصل نهاية المطاف.

مشكلة صنع السياسات العامة في العراق

ابراهيم العبادي

أختلف الناس ساسة وغير ساسة بشأن جدوى سياسات واجراءات ومواقف اتخذتها رئاسة الحكومة في الاونة الاخيرة ،فقد اختلفوا في جدوى تشكيل مجلس اعلى لمكافحة الفساد ،واختلفوا بشأن اتفاقيات اقتصادية مع الاردن تتضمن اعفاءات كمركية للسلع الاردنية ومد انبوب لتصدير النفط العراقي من البصرة الى ميناء العقبة الاردني،وتصدير نفط خام باسعار مخفضة الى الاردن،واختلفوا بشان زيادة التبادل التجاري مع ايران وتركيا ،كما يختلفون الان بشان وجود قوات اجنبية على الارض العراقية ويتحمس قادة ونواب لطرح مشروع في البرلمان يلغي رخصة تواجد عسكريين اجانب لاسيما الامريكان على ارض العراق الا في حدود ضيقة جدا ، والاختلاف في وجهات النظر في انظمة ديمقراطية امر شائع ومحمود ،لكن من غير المعقول ان يؤدي الاختلاف الى تقييد وتجميد وعرقلة السياسات الحكومية وتعطيل اهم وظائف الحكومة وهي صنع السياسات العامة وتنفيذها بما يضمن مصالح الدولة ومواطنيها .

تعرف السياسات العامة -في واحدة من تعريفاتها - بانها برنامج عمل حكومي يتضمن الاجراءات والافكار والقواعد التي تلتزم الحكومة بتنفيذها وتطبيقها في المجتمع باعتماد مجموعة من الاساليب والادوات لتحقيق مصالح شعبية. لقد عانت حكومات العراق مابعد التغيير من مشكلة عدم القدرة على صنع

سياسات عامة تحظى بالدعم والمقبولية الاجتماعية وتساندها الطبقة السياسية بلا مناكفات او صراعات او ابتزاز سياسي او مادي . اذ يندر ان نجد اتفاقا عاما على مجمل الافكار والسياسات والاجراءات التي اتخذتها الحكومات ،وماخلا حالات معدودة حصل فيها توافق وطني وخفتت فيها اصوات الانقسام والضجيج الاعلامي والسياسي ،ظلت مجمل السياسات عرضة للانقسام والتدافع والتشكيك ،بما قلص كثيرا من قدرة الحكومات على المضي بالسياسات باجواء مريحة ومساندة سياسية ودعم شعبي ،ربما كانت حرب التحرير ضد داعش هي ابراز سياسة حكومية حظيت باجماع وطني ،وماعداها كانت اغلب السياسات عرضة للانقسام على اساس مذهبي او قومي او طبقي او سياسي ،بحيث اعاق هذا الانقسام حلحلة الكثير من المشكلات وابطأ الكثير من الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية واضاع فرصا اقتصادية وسياسية كثيرة ،كانت البلاد بحاجة اليها ، لكن هل كنا نعتقد انه بامكان الحكومة ان تصنع سياساتها بلا انقسام سياسي -اجتماعي ولا جدل اعلامي تغذيه اتجاهات ايديولوجية متعارضة؟

في مثل ظروف النظام السياسي العراقي ،حيث تتضاءل الثقة برجال السلطة ويهيمن سوء الظن الحزبي وتدار الامور بطريقة الارتجال احيانا نتيجة لضغوط سياسية واعلامية وشعبية ،تاتي القرارات والمواقف والتصريحات غير ناضجة ولامدروسة جيدا ،ودون ان تستكمل الاستشارات اللازمة ، وفقا لذلك ، ساد عرف بان يكون المعارضين لسياسات الحكومة هم اعضاء في مجلس النواب ،او خبراء قانونيين ومقدمي برامج تلفزيونية وضيوف دائمين ،فيما تخفق الحكومة في التمهيد لسياساتها قبل ان تخرجها للعلن ، فتضيع في زحمة المطالب المتعارضة والاغراض الشعبوية ، ولو انها ادارت حوارا متخصصا ومهدت لافكارها ونواياها بالشرح الوافي والدراسات المعمقة ،وأمنت اتصالا مباشرا بالنواب ولجانهم المتخصصة لوفرت على نفسها وعلى الشعب الكثير من النقد المؤذي والتخندق الحزبي والمناكفات الاعلامية .

تظل البيئات السياسية القلقة عرضة لاستقطاب الجمهور سياسيا وحزبيا ومكوناتيا ،وعندما يسود انقسام عمودي او افقي ،يصعب تحشيد اجماع او توسيع مساحة المقبولية السياسية والاجتماعية للقرارات والاجراءات ، وقد يكون اعتماد منطق الاغلبية والاقلية احد المرجحات في تمرير السياسات طالما كان امر الاجماع مستبعدا وصعبا للغاية ،الا ان الغاية من صنع السياسات هو تامين المصالح العامة والرضا الاجتماعي وبالتالي لايسوغ اللجوء الى قرارات لاتحظى بالشعبية الا للضرورات ، ومن هنا كانت فائدة التصويت البرلماني على السياسات والمنهاج الحكومي ،فعندما تعجز الحكومة عن اقناع البرلمان تكون قد عجزت عن اقناع الشعب وتخسر الثقة وتاتي حكومة اخرى تكمل المشوار وتسعى لتعديل السياسات . الا العراق فان برلمانه يمارس المعارضة والمولاة في ذات الوقت ويستطيع نائب او نائبين ان يشغلا الساحة السياسية والاعلامية بجدل لاينتهي انطلاقا من تعارض رؤيتهم مع رؤية الحكومة ،وستكون السياسات العامة وجها لوجه مع معارضة عنيدة طالما بقي التفاهم والحوار بين مجلس النواب والحكومة والمجتمع المدني يدور في ساحة الاعلام وأغراضه ومموليه.